جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل

السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد الأستاذ عبدالواحد غردة

المحور الرابع: مظاهر الفساد الإداري والمالي

الدرس الثاني: مظاهر الفساد الإداري والمالي : – الانحرفات التنظيمية في الوظيفة الإدارية.

– الانحرافات السلوكية في الوظيفة الإدارية

– الرشوة

– اختلاس المال العام

(يتبع.. المظاهر الأخرى في الدرس الرابع)

1. الانحرافات التنظيمية في الوظيفة الإدارية:

تتعلق هذه الانحرافات بصفة أساسية بالعمل و المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه.ومن أهمها:

- عدم احترام العمل كالتأخر في الحضور للعمل و الخروج قبل نهاية وقت الدوام الرسمي
- انشغال الموظف بالنظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته.
- تصفح واقع التواصل الإجتماعي و الانشغال بالانترنت و قراءة الجرائد واستقبال الزوار غير المعنين بطلب خدات متعلقة بالوظيفة.

- التنقل بين المكاتب دون سبب تعلق بالوظيفة.
- رفض الموظف أداء العمل المطلوب منه، أو عد القيام به على الوجه الصحيح.
- تماطل و التأخر في أداء المهام أو تنفيذ الحد الأدنى من العمل
- الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات المسؤولين وعدم تحمل المسؤولية من خلال البحث عن الأعذار للتملص من العمل. و تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر، التهرب ن الإمضاءات لعدم تحمل السؤولية.
- إفشاء أسرار العمل.
- سلبية الموظف والتي تظهر في: اللامبالات، عدم إبداء الرأي، عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات،الانعزالية، عدم الرغبة في التعاون، عدم تشجيع العمل الجماعي.

الانحرافات السلوكية في الوظيفة الإدارية: تتعلق هذه الانحرافات بالمسلك الشخصي والتصرفي للموظف، ومن أهمها:

- المحسوبية والتي تعني محاباة الأقارب أو الأصدقاء، لا بسبب كفاءتهم، وإنما بدافع القرابة.
- الوساطة لدى الموظف من أجل قضاء حاجات أطراف أخرى دون حق، أو الوساطة لدى موظف لأداء مهام موكلة إليه على الرغم من أنه ملزم بأدائها دون أي وسيط.
- التصرفات غير الأخلاقية للموظف والتي تؤدي إلى عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، كاستعمال المخدرات أثناء الدوام، أو التورط في أفعال مخلة بالحياء.

الرشوة: تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي من أخطر أشكال الفساد الذي يصيب الاقتصاد بصفة عامة، ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو أي تحليل لظاهرة الفساد إلأا وأسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها.[1]

تعرف الرشوة بأنها ما يُعطى لإبطال حق، أو لإحقاق باطل ، كما تعرف على أنها كلُّ ما يُعطيه المواطن(الراشي)لمُوظَّف عام أو صاحب سلطةٍ(المرتشي)لتنفيذ ما يريده الأول وتنتشر الرشوة لدى المُوظفين الذين يرفضون أداء مهامهم بدون مقابل مادي أو عينيٍ[2].

وتعود علة تجريم الرشوة إلى حماية الوظيفة من أن تعامل على أساس أنها سلعة تجد قيمتها على أساس من العرض والطلب لا أنها واجب على الموظف يجب عليه القيام به، ولما في هذا العمل من إخلال بنشاط الإدارة العامة في نواحيه كافة، وما ينطوي عليه من مساس بهيبة الإدارة العامة مما يفسد الدولة وموظيفيها ، بالإضافة إلى ما يكن أن يحققه عمال الدولة من إثراء بلا سبب مشروع على حساب المواطنين، لأنهم أنما يتقاضون أتعابا ليس لهم حق فيها، ولما فيها من الإخلال بمبادئ العدالة وتحقيق المساواة بين المواطنين إذ يحصل على الخدمة لا باعتبار حقا له وواجبا على الدولة وإنما باعتبار أنه قادر على الحصول عليها بحكم وضعه المالي، أو قد لا يحصل على الخدمة على الرغم من أحقيته بها بسبب وضعه المالي أيضا لعدم قرته على تسديد مقابل لذلك. ص 190

ونظرا لخطورة هذه الجريمة سنحاول حصر أهم آثرها السلبية على كل من الدولة وأفراد المجتمع في الآتي[3]:

- الاثار السلبية على الموارد المالية للدولة:

[1] نزيه عبدالمقصود، ص 79

[2] ص 194 إيناس الفتلاوي، مظاهر الفساد الاداري و المالي وسبل مواجهته، مجلة النزاهة ، العدد العاشر 2017 Pdfعن الوقع

[3] https://www.alukah.net/sharia/0/104646/#ixzz6I1GkxtN7

ان انتشار الرشوة بين أفراد المجتمع غالبا ما يؤدي إلى تدمير الموارد المالية للدولة وذلك نتيجة لحصول المرتشين على تراخيص لإقامة مشاريع يكون الهدف منها في الغالب هو تعظيم ارباح أصحابها فقط ولا يكون لها نفع حقيقي على المجتع، فاحتياج هذه المشاريع إلى مرافق وخدمات أساسية كإيصال الكهرباء والماء و تمهيد الطرق وشتى الخدمات يكلف الدولة مبالغ مالية ضخمة على الرغم من أنها لا تحقق نفعا حقيقا يعود على المجتمع.

كما قد تؤدي الرشوة إلى ضياع بعض الموارد المالية للدولة، كالتساهل مع دافعي الضرائب والغرامات المالية وغيرها من مستحقات الدولة اتجاه الأفراد والمؤسسات والتغطية عليهم ومساعدتهم على التهرب من دفع ما عليهم من حقوق، مما يحرم الدولة من إيرادات مالية كبيرة.

- الاثار السلبية على أفراد المجتمع: للرشوة آثار وخيمة على أفراد المجتمع قد تصل إلى تهديد حياتهم، فمنح المشاريع أو توظيف أشخاص عن طريق الرشوة وليس على أساس الكفاءة والاستحقاق قد يكون له مخاطر عظيمة على حياة الناس، كإسناد مشروع لمهندس معماري غير كفء مما قد يتسبب في سقوط البناية على العائلات، أو توظيف طبيب غير كفء مما قد يتسبب في موت المريض ، أو منح ترخيص لصناعة مواد استهلاكية لشخص لا يتبع القواعد الصحية في صناعتة أو قبول رشوة للتغطية على مخالفاته مما قد يؤدي إلى هلاك العديد من العائلات.

كما أن الرشوة تعد من أهم مظاهر الفساد المالي التي تنعكس سلبا على أخلاق أفراد المجتمع، فغالبا ما يشعر أفراد المجتمع في ظل تفشي الرشوة بالظلم وخيبة الأمل بسبب أخد أشخاص لمناصب شغل كانوا هم أحق بها، أو بسبب خسران مناقصات أو مشاريع كان عطاؤهم أحسن من عطاء أولئك الذين رست عليهم المشاريع، مما قد يؤدي إلى انحراف الفئة المظلومة وسلوكها هي الأخرى بعض السلوكيات غير الأخلاقية، كما يؤدي ذلك إلى انتشار الاهمال واللامبالاة والتسيب

وضعف الولاء والانتماء والإحباط في العمل، وكل ذلك يعتبر عقبة أمام إنجاز التنمية وما تتطلبه من جهد بشري مكثف وأمين.

إختلاس المال العام:

يعرف "اختلاس المال العام" بأنه الاستحواذ على المال العام وحيازته حيازة كاملة بهدف حرمان الدولة منه[4]، وهو من الجرائم المالية التي يطلق عليها الجرائم الخاصة والتي يرتبط حدوثها بصفة الشخص الذي ارتكبها وهي صفة الموظف العام ، إذ لا بد لوجود هذه الجريمة أن يكون الجاني عضوا من أعضاء الجاهز الاداري في الدولة.[5]

وتعد جريمة اختلاس المال العام من الجرائم التي تعرف انتشارا واسعا في الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، وخير ذليل على ذلك ما تنشره وسائل الاعلام بمختلف أنواعها من حالات اختلاس من قبل موظفي الدولة والقائمين على إدارة مرافقها الحيوية، حيث أدى انتشار هذه الجريمة إلى ظهور طبقة ثرية في المجتمع تتمثل أولئك المختلسين في حين بقيت الفئة الواسعة من المجتمع تتحصل على دخل زهيد لا يكفي لضمان حياة كريمة.

[4] نزيه ص 82
[5] محمد حسن الجوهري ص 193